

عنوان و نام پدیدآور:	غسيل الأموال (المشكلة، الآثار، سبل المكافحه) فقهاً وقانوناً
مشخصات نشر:	تأليف: ماجد كماش الضياع.
مشخصات ظاهري:	قم: موسسه الكوثر للمعارف الاسلاميه، ۱۳۹۶.
بازداشت:	۲۳۲ ص.
یادداشت:	عربی.
موضوع:	کتابنامه: ص. [۲۳۵] - ۲۳۱؛ همچنین به صورت زیرنویس.
موضوع:	بول شویی (فقه)
شابک:	Mony laundering (Islamic)
شماره کتابشناسی ملی:	۹۷۸-۶۰۰-۹۴۵۳۷-۴-۰
رده بندی دیویی:	۳۶۴.۰۷۹
رده بندی کنگره:	۳۶۴.۰۷۹
سرشناسه:	ضیاع، ماجد کماش
وضعیت فهرست نویسی:	فیا

نام کتاب:	غسيل الأموال
نویسنده:	ماجد كماش الضياع
ناشر:	موسسه معارف اسلامی کوثر
سال نشر:	۱۳۹۶
نوبت چاپ:	اول
تیراژ:	۱۰۰۰
شابک:	۹۷۸-۶۰۰-۹۴۵۳۷-۴-۰

غسيل الأموال

(مشكلة الآثار، سبل المكافحة) فقها وقانونا

تأليف

ماجد كماش الضياع

الإهداء

إلى كريمة أهل البيت عليهم السلام.

إلى السيدة الجليلة فاطمة المعصومة عليها السلام.

إلى بنت الإمام موسى بن جعفر عليهما السلام.

إلى بنت علي بن أبي طالب وفاطمة عليهما السلام.

إلى بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وخديجة الكبرى عليها السلام.

إلى بنت ولي الله.

إلى أخت ولي الله.

إلى عمّة ولي الله.

أهدي هذا الجهد المتواضع.

كلمة الناشر

الحمد لله رب العالمين ونحضر الصلاة وأتم التسليم على رسول رب العالمين محمد المصطفى وأهل بيته الطيبين الطاهرين.
أما بعد...

فلا شك ولا ريب في أن كتابة الرسائل والبحوث الجامعية ليست بالأمر السهل والهين، بل هي عمل شاق ومتعب، وتحتاج إلى بذل جهود مفضية للتوصل إلى إنجازها بالشكل والمضمون المناسبين. كما أنه لا يخفى على أحد أنه في المؤسسات التعليمية والجامعات الأكاديمية غير قليلة لا تعنى بالجهود الكبيرة التي يبذلها الطلاب، فتراهم يجعلون ساجد الطلاب من الأطروحات والرسائل والبحوث العلمية، في المخازن وعلى الرفوف؛ كي تأكلها الغبار ونباتها الزمان، من دون أن يستفاد منها في أي مجال، ومن الواضح أن ذلك تهميش واضح لأعمالهم التي يستقبلها الواعد، وقتل لأحد أهم أسباب الرقي والتقدم؛ إذ من العار على أمة أن تفرط في إنباتها من خلال الإعراض عن عطاءاتهم في المجالات العلمية والبحثية.

لكي لا نكون من المساهمين في هذا التهميش والإعراض، علينا تتمين الجهود والعطاءات التي يبذلها ويقدمها الطلاب، وانطلاقاً من أهمية نشر العلم والكتب العلمية، وعملاً بمبدأ الرسالة والشعور بالمسؤولية، قررت جامعة آل البيت عليه السلام العالمية في قم المقدسة، أن تبادر إلى

طباعة ونشر بحوث ورسائل وأطروحات طلابها بشكل كتاب جامعي؛ مشجعين بذلك جميع الطلاب على أن يقدم نتائج ورسائل علمية ترتقي إلى مستوى علمي عال وراق يؤهلها لطباعة والنشر.

وتسأل الله العليّ القدير أن يوفقنا في المضي قدماً في هذا المشروع، خدمة للعلم ولطلاب العلم وتأدية الواجب الذي تتحملها الجامعة اتجاه رسالتها وطلابها.

جامعة آل البيت عليه السلام العالمية

عمادة البحث العلمي

المحتويات

المقدمة	١٩
---------------	----

الفصل الأول

مقدمة عامة

المبحث الأول: التعاريف العامة لمفردات عنوان البحث	٢٣
المطلب الأول: تعريف مفردات كلمة غسيل الأموال	٢٣
المطلب الثاني: تعريف غسيل الأموال باعتباره مركباً تركيبياً إضافياً وله لها ثلاثة مستويات	٣٠
الفرع الأول: تعريف غسيل الأموال في التشريعات الدولية	٣٠
١. تعريف اتفاقية فيينا ١٩٨٨م، لغسيل الأموال تتمثل في	٣١
٢. تعريف إعلان بازل (Basle): غسيل الأموال بأنه	٣١
٣. تعريف لجنة العمل المالي الدولية (FATA)	٣٢
٤. تعريف اللجنة الأوروبية	٣٢
الفرع الثاني: التعريف الشرعي	٣٣
حرمة الاكتساب تكليفاً	٣١
حرمة الاكتساب وضعاً	٣٤
المطلب الثالث: بيان سائر مفردات البحث	٣٥
أولاً: تعريف (المشكلة) لغةً واصطلاحاً	٣٥
المشكلة لغةً	٣٥

٣٥	المشكلة اصطلاحاً
٣٥	ثانياً: تعريف الآثار لغةً واصطلاحاً
٣٦	ثالثاً: تعريف (شبل)
٣٧	لغاً: تعريف المكافحة لغةً واصطلاحاً
٣٧	المكافحة لغةً
٣٧	خامساً: تعريف (الفقه) لغةً واصطلاحاً
٣٧	الآثار لغةً
٣٨	الآثار اصطلاحاً
٣٨	سادساً: تعريف (الأممية)
٤٠	مراكز فقه (الأممية)
٤١	سابعاً: تعريف القانون لغةً واصطلاحاً
٤٠	تعريف القانون لغةً
٤٠	تعريف القانون: اصطلاحاً
٤١	المطلب الرابع: عناصر عملية غسيل الأموال
٤٣	المبحث الثاني: المذود التاريخي لغسيل الأموال
٤٧	المبحث الثالث: أركان غسيل الأموال
٤٧	المطلب الأول: الركن المفترض: محل جريمة غسيل الأموال
٤٨	أولاً: المفهوم الضيق للركن المفترض
٤٨	ثانياً: المراد من المتحصلات والأموال
٤٩	ثالثاً: المفهوم الموسع للركن المفترض
٥٠	المطلب الثاني: الركن المادي لعملية غسيل الأموال
٥١	العنصر الأول: السلوك الإجرامي
٥٢	العنصر الثاني: النتيجة الإجرامية
٥٣	مميزات النتيجة الإجرامية
٥٣	أولاً: النطاق المكاني
٥٣	ثانياً: النطاق الزمني
٥٣	العنصر الثالث: علاقة السببية في جريمة غسيل الأموال
٥٤	المطلب الثالث: الركن المعنوي لجريمة غسيل الأموال
٥٤	العنصر الأول: في الركن المعنوي (العلم) وهو نوعان

٥٦	العنصر الثاني في الركن المنوي (الإرادة)
٥٧	المبحث الرابع: مراحل غسيل الأموال
٥٧	المطلب الأول: الاتجاه التقليدي
٥٨	المرحلة الأولى: مرحلة التوظيف: الإبداء (الاحلال)
٥٩	المرحلة الثانية: التعتيم
٦١	المرحلة الثالثة: مرحلة الإدماج، التكامل
٦٣	المطلب الثاني: اتجاه الحديث: النظرية الحديثة
٦٥	مصادر غسل الأموال المنوي غسله
٦٥	إلى مصادر غسل الأموال المنوي غسله تنشأ من أمور أهمها
٦٥	١. تمويل المخدرات
٦٦	٢. التهريب ضريب
٦٦	٣. الإرهاب
٦٨	٤. الاتجار بالبشر
٦٨	٥. جرائم البيئة
٦٩	٦. الفساد الإداري والرشوة وأعمال تهريب والبضائع من الوظائف العامة
٧٠	٧. الفساد السياسي
٧٠	٨. جرائم أصحاب الياقات البيضاء
٧١	٩. جرائم تزييف العملة
٧١	١٠. أنشطة السوق السوداء والتهريب
٧٢	١١. الاقتراض من البنوك الوطنية
٧٢	١٢. تجارة الرهائن البشرية

الفصل الثاني

المشكلة والدوافع

٧٥	تعهد
٧٧	المبحث الأول: حجم المال المنوي غسله
٧٧	المطلب الأول: تنامي حجم غسيل الأموال
٨٠	المطلب الثاني: غسيل الأموال في المنطقة العربية والشرق الأوسط

- ٨٠ - الكيان الصهيوني وغسيل الأموال
- ٨٢ المطلب الثالث: تقرير منظمة النزاهة المالية العالمية
- ٨٥ ١. بحث الثا: الدوافع والاسباب
- ٨٥ ١.١. جارة في المحرمات والكسب غير المشروع
- ٨٦ غياب القيم الأخلاقية
- ٨٦ ٣. انفتاح الأسواق المالية الدولية
- ٨٧ ٤. انتشار الفساد الإداري
- ٨٨ ٥. تشجيع بعض الدول على عمليات غسيل الأموال
- ٨٩ ٦. السرية المصرفية
- ٨٩ ٧. تباين التشريعات بين الدول حول عملية غسيل الأموال
- ٩٠ ٨. ظهور متخصصين ومخترقين في عمليات غسيل الأموال
- ٩٠ ٩. انتشار التهريب الضريبي
- ٩٠ ١٠. دور البنوك في تسهيل عمليات غسيل الأموال
- ٩١ ١١. الأساليب التكنولوجية الحديثة
- ٩٢ ١٢. عدم وجود أي مناهضة تذكر لعمليات غسل من جانب الجمهور
- ٩٢ ١٣. النشاط الصهيوني الخفي في الاقتصاد العالمي
- ٩٢ ١٤. الحرب الاقتصادية غير المعلنة بين الدول وبعضها البعض
- ٩٣ المبحث الثالث: مميزات عملية غسيل الأموال
- ٩٣ أولاً: غسيل الأموال جريمة ذات بعد دولي
- ٩٤ ثانياً: جريمة غسيل الأموال من الجرائم الاقتصادية
- ٩٥ ثالثاً: جريمة غسل الأموال من الجرائم المنظمة
- ٩٦ خصائص الجريمة المنظمة
- ٩٦ أ) التنظيم الهرمي المتدرج
- ٩٧ ب) التخطيط
- ٩٧ ج) السرية
- ٩٧ د) عالمية الجريمة المنظمة
- ٩٨ هـ) الاستمرارية
- ٩٨ و) استخدام الأساليب غير المشروعة
- ٩٩ ز) التخصص

٩٩	ح) استهداف الربح
١٠٠	ط) علاقة جريئة غسيل الأموال بالجريمة المنظمة
١٠١	المبحث الرابع: طرق وأساليب عمليات غسيل الأموال
١٠١	١. الأساليب التقليدية في غسيل الأموال
١٠٢	٢. الأساليب الحديثة
١٠٢	المطلب الأول: الأساليب التقليدية
١٠٢	١. الإيداع المصرفي
١٠٢	٢. الإيداع والتحويل عن طريق البنوك
١٠٢	٣. استغلال البنوك كواجهة
١٠٣	٤. إعادة الاقتراض
١٠٤	٥. الغسل بدين الوصي
١٠٤	٦. الغسل بواسطة الاعتمادات المستندية
١٠٥	٧. التحويلات الرأسمالية: التدفقات الخاصة باستثمار الأجنبي
١٠٥	٨. الغسل بواسطة تحصيل وخضم الأوراق التجارية
١٠٥	ثانياً: الأساليب التقليدية غير المصرفية
١٠٥	١. استخدام المؤسسات المالية غير المصرفية في الغسل
١٠٦	٢. الغسل من خلال أسواق المال
١٠٧	٣. شركات التأمين
١٠٧	٤. الشركات الوهمية
١٠٨	٥. من المنازعات القضائية الوهمية
١٠٨	٦. الصفقات النقدية
١٠٨	٧. الغسل عن طريق تجارة المعادن النفيسة والمقتنيات
١٠٩	٨. السوق العقارية
١١٠	٩. الفواتير المزورة
١١٠	١٠. تهريب العملة
١١٠	١١. أعمال أخرى
١١١	المطلب الثاني: الأساليب التكنولوجية الحديثة
١١٣	١. بطاقات الائتمان «credit cards»
١١٤	٢. بنوك الانترنت

- ١١٥ ٣. البطاقات الذكية smart card
- ١١٥ ٤. التحويل البرقي للنقد
- ١١٦ الأول: نظام الفيدواير Fedwire
- ١١٦ الثاني: نظام شيبس Chips
- ١١٦ الثالث: نظام سويفت Swift
- ١١٧ ٥. النقود الإلكترونية

الفصل الثالث

الآثار الاقتصادية لغسيل الأموال

- ١٢١ المبحث الأول: الآثار الاقتصادية لغسيل الأموال
- ١٢١ الأول: الآثار الاقتصادية
- ١٢٢ ١. في مجال الدخل القومي
- ١٢٣ أ) مجال توزيع الدخل القومي
- ١٢٣ ب) في مجال الموارد العامة والنفقات
- ١٢٣ ج) تؤدي إلى خلق اقتصاد خفي (اقتصاد موازي للاقتصاد المشروع)
- ١٢٤ ٢. أثر غسيل الأموال على الإدخار المحلي والاستثمار
- ١٢٤ ٣. عملية غسيل الأموال والاستهلاك الاستفزازي ومعدلات التضخم
- ١٢٥ أ) تزايد معدلات التضخم
- ١٢٥ ب) تنامي الاستهلاك البذخي
- ١٢٥ ٤. عمليات غسيل الأموال وأثارها على المتغيرات النقدية
- ١٢٦ أ) سعر الصرف
- ١٢٦ ب) سعر الفائدة
- ١ ج) القاعدة النقدية
- ١٢٦ ٥. تأثير غسيل الأموال على النشاط المصرفي والأسواق المالية
- ١٢٧ أ) تفشي ظاهرة الفساد داخل البنوك
- ١٢٧ ب) تجاوز قواعد الائتمان المصرفي
- ١٢٨ ج) انهيار المؤسسات المالية والمصارف والبنوك
- ١٢٨ د) تشويه صورة الأسواق المالية

١٢٨	٦. غسيل الأموال وميزان المدفوعات ومالية الدولة
١٢٨	أ) التهريب الضريبي وضائفة الموارد المالية للدولة
١٢٩	ب) غسيل الأموال والمديونية الخارجية
١٢٩	ج) تزايد الإنفاق الأمني
١٣١	المبحث الثاني: الآثار الاجتماعية لغسيل الأموال
١٣١	١. البطالة
١٣٢	٢. تزايد الضغوط العيشية والاقتصادية للمجتمع
١٣٢	٣. زيادة الربط الاجتماعي
١٣٣	٤. تهيمش أوجه الكفاءات العلمية
١٣٣	٥. تدني مستوى المعيشة
١٣٤	٦. استغلال اليد العاملة المخصصة
١٣٤	٧. انتشار الأوبئة
١٣٤	٨. غسيل الأموال يؤدي إلى عمالة الشرائع الإجتماعية في المجتمع
١٣٧	المبحث الثالث: الآثار الأمنية والسياسية
١٣٧	من الآثار السياسية والأمنية التي تتركها عمليات غسيل الأموال
١٣٧	١. السيطرة على النظام السياسي
١٣٨	٢. اختراق وإفساد هيكل بعض الحكومات
١٣٨	٣. الاضطرابات السياسية وتأثير جرائم غسيل الأموال على السياسة الخارجية للدول
١٣٨	٤. تأثير جرائم غسيل الأموال على السياسة الخارجية للدول
١٣٩	٥. غسيل الأموال والتجسس
١٤٠	٦. تزايد معدلات الجريمة
١٤٠	٧. انتهاك المراكز القانونية
١٤١	٨. إفساد الجهازين الإداري والقضائي
١٤١	٩. ظهور أنماط جديدة للجرائم
١٤١	١٠. علاقة غسيل الأموال بالإرهاب
١٤٣	المبحث الرابع: الآثار الدينية والأخلاقية
١٤٤	١. سلب البركة
١٤٤	٢. إيقاع أكل الحرام مانع عن قبول العبادة
١٤٥	٣. عدم قبول الأعمال الصالحة وخسارتها

٤. عدم استجابة الدعاء ١٤٦
٦. ظلمة القلب وكسل الجوارح عن الطاعة ١٤٨
٧. غضب الجبار ودخول النار ١٤٨
٨. سائر أخرى سببها لأكل الحرام ١٤٨
١. تدمير الأخلاق في المجتمع ١٤٩
٢. فقدان الثقة في المجتمع ١٤٩
٣. هلال الأمم وزوال الدول ١٤٩
٤. تضيق الأمم ١٥٠
٥. الإخلال بميزان العدالة وإفاد منهي المحكم والقضاء ١٥١
٦. تكذُّس الثروات وفساد قليلة ١٥١
٧. ضياع كرامة الإنسان والفساد الفقير ١٥١
٨. انتشار المعاملات الوهمية الصرية ١٥١
٩. إشعال الحروب وتأجيج الفتن ١٥١
١٠. انتشار مظاهر الانتهازية والوصولية في المجتمعات ١٥١
١١. انتشار الجريمة وضياع الأخلاق ١٥١

الفصل الرابع

موقف القانون الوضعي من غسل الأموال وسبل مكافحة العلاج والمعوقات

- المبحث الأول: التشريعات والاتفاقيات الدولية لمكافحة غسل الأموال ١٥٤
- المطلب الأول: التدابير المتخذة على الصعيد الدولي ١٥٤
١. اتفاقية فيينا ١٩٨٨م ١٥٤
٢. قانون المبادئ الصادر عن لجنة بازل ١٩٨٨م ١٥٥
٣. لجنة العمل المالي الدولية (FATF) ١٥٥
٤. هيئة الأيروبيل للمعلومات عام ١٩٩٥م ١٥٥
٥. إجراءات المنظمة الدولية للأوراق المالية عام ١٩٩٢م ١٥٦
٦. إدارة فويالك التابعة للاتربول الدولي ١٩٩٣م ١٥٧
٧. إنشاء مجموعة أيجمونت لمكافحة غسل الأموال عام ١٩٩٥م ١٥٧
٨. المؤتمر الوزاري العالمي لمكافحة الجريمة المنظمة / نابولي إيطاليا عام ١٩٩٤م ١٥٧

١٥٨	٩. القانون النموذجي للأمم المتحدة عام ١٩٩٥ م
١٥٨	١٠. مؤتمر المخدرات وغسيل الأموال ١٩٩٧ م (الولايات المتحدة - ميامي)
١٥٨	١١. معاهدة مكافحة الجريمة الدولية المنظمة - باليرمو، إيطاليا
١٥٨	١٢. المؤتمر العاشر بشأن الأصول المالية المتأتية من الجرائم - ليون ٢٠٠٠ م
١٥٩	١٣. مبادئ الجمعية الدولية لمراقبي التأمين، عام ٢٠٠٠ م
١٥٩	١٤. اتفاقية فيينا لعام ٢٠٠٣ م
١٥٩	١٥. ملحق الثاني: التشريعات الإقليمية
١٦٠	الفرع الأول: التشريعات الإقليمية على المستوى العام
١٦٠	١. اتفاقية المجلس الأوروبي لعام ١٩٩٠ م
١٦٠	٢. اتفاقية أمان الاتحاد الأوروبي لعام ١٩٩١ م
١٦١	٣. إعلان كينجستون الذي تمتد في جامايكا عام ١٩٩٢ م
١٦١	٤. منظمة الدول الأمريكية
١٦١	٥. التقرير الصادر من أفريقيا الغربية والجنوبية باريس ١٩٩٩ م
١٦١	٦. إعلان باريس لمكافحة غسيل الأموال ٢٠٠٢ م
١٦٢	الفرع الثاني: أهم الجهود في المنطقة العربية والإسلامية في مجال مكافحة غسل الأموال
١٦٢	أ) أهم الجهود العربية على المستوى الإقليمي في مجال مكافحة غسيل الأموال
١٦٥	ب) التشريعات الوطنية لبعض الدول الإسلامية
١٦٩	المبحث الثاني: سبل المكافحة والعلاج
١٦٩	المطلب الأول: تطوير الأنظمة القانونية الوطنية لمكافحة غسيل الأموال
١٧٠	الفرع الأول: تجريم غسيل الأموال
١٧٠	أ) تجريم الأموال المتحصلة عن الاتجار بالمخدرات
١٧٠	ب) ما ورد في اتفاقية باليرمو (إيطاليا) ٢٠٠٠ م
١٧١	ج) تجريم غسيل الأموال المتحصلة من كافة الجرائم
١٧٢	الفرع الثاني: تقرير المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية
١٧٢	الفرع الثالث: معالجة مشكلة الدول التي ليس لديها قوانين لمكافحة غسيل الأموال
١٧٤	المطلب الثاني: دور النظام المالي والمصرفي في مكافحة غسيل الأموال
١٧٥	١. الكشف عن هوية العملاء ومسك السجلات (قاعدة إعرف عميلك)
١٧٨	٢. الاحتفاظ بالسجلات
١٧٨	٣. التبليغ عن المعاملات والصفقات المشبوهة

٤. الرقابة على المؤسسات المالية والمصرفية ١٧٩
٥. الحد من مبدأ السرية المصرفية ١٨٠
٦. العلاقة بين السرية المصرفية ومكافحة جرائم غسيل الأموال ١٨٢
٧. الجهود الدولية لرفع السرية المصرفية ١٨٣
٨. المطلب الثالث: دور التعاون الدولي في مكافحة غسيل الأموال ١٨٣
٩. أولاً: تعهد التعاون الدولي في مكافحة غسيل الأموال في المجالات التالية: ١٨٤
١٠. تبادل المعلومات ١٨٤
١١. المساعدة القانونية المتبادلة ١٨٥
١٢. نظام تسليم المجرمين ١٨٦
١٣. تبادل المساعدة في الأمم الجنائية ١٨٧
١٤. المبحث الثالث: المعوقات والصعوبات ١٩١
١٥. المطلب الأول: المعوقات التشريعية وصعف التعاون الدولي ١٩١
١. عدم كفاية التشريعات الخاصة بغسيل الأموال ١٩١
٢. إشكالية التكييف القانوني لنشاط غسيل الأموال ١٩٢
٣. من الصعوبة بمكان الحكم أو الإثبات على أن الأموال هي متأتية من جريمة أو عمل غير مشروع ١٩٢
٤. ازدواجية المعايير، أو الكيل بمكيالين ١٩٣
٥. حجية الأحكام الجنائية الأجنبية ١٩٣
٦. ضعف أجهزة الرقابة ١٩٤
١٦. المطلب الثاني: المعوقات المصرفية لمكافحة جريمة غسيل الأموال ١٩٤
١. إشكالية السرية المصرفية ١٩٤
٢. عدم التزام المصارف بالمراقبة الجادة وتعليمات مكافحة غسيل الأموال الصادر من البنوك المركزية ١٩٤
٣. ضعف تأهيل موظفي البنوك والمؤسسات المالية ١٩٥
٤. عدم وجود أنظمة معلوماتية متطورة بالمؤسسات المالية ١٩٥
١٧. المطلب الثالث: المعوقات والصعوبات بصورة عامة ١٩٥
١. ضعف الجوانب الأخلاقية والתרورية ورغبة الكثير للشراء السريع ١٩٥
٢. الفساد الإداري والمالي ١٩٦
٣. معوقات خاصة بالوسائل والأساليب التي تستخدمها الجناة ١٩٦
٤. التوسع الكبير والمضطرد الذي وصل اليه الإتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية ١٩٧
١٨. المطلب الرابع: معايير تصنيف الدول والأقاليم غير المتعاونة في محاربة غسيل الأموال ١٩٧

١٩٨	المحور الأول: الثغرات في التشريعات المالية
١٩٩	المحور الثاني: عقوبات تشريعية أخرى
٢٠٠	المحور الثالث: العقوبات أمام التعاون الدولي
٢٠١	المحور الرابع: نقص الموارد المتاحة لمكافحة غسيل الأموال

الفصل الخامس

موقف الشريعة الإسلامية من غسيل الأموال

٢٠٤	تمهيد
٢٠٥	المبحث الأول: مكافحة غسيل الأموال شرعاً
٢٠٥	المطلب الأول: حكم المار سوني غسبه تدليفاً ووضفاً
٢٠٦	المطلب الثاني: الأدلة على حرمة غسيل الأموال
٢٠٦	الأول: إثم من السحت
٢٠٦	الثاني: إثم من أكل المال بالباطل
٢٠٧	الثالث: قاعدة لا ضرر ولا ضرار
٢٠٧	الرابع: الاستدلال بما ورد في رواية تحف العقول
٢٠٧	الخامس: الاستدلال بسورة البقرة: الآيتين: (٢١٩ - ٢٢٠)
٢٠٨	السادس: من باب التحايل
٢٠٩	المطلب الثالث: حكم الممارس لعمليات غسيل الأموال
٢١١	المبحث الثاني: طرق الوقاية والعلاج وسبل المكافحة
٢١١	المطلب الأول: طرق الوقاية
٢١١	١. إغلاق أبواب الحرام
٢١١	٢. تقوية الشعور بالرقابة الإلهية وبناء الرقابة الذاتية
٢١٣	المطلب الثاني: سبل العلاج
٢١٣	١. دور المحاكم الإسلامي
٢١٦	٢. دور الأمانة في العلاج
٢١٩	وقف قصيرة مع الشريعة الإسلامية
٢٢١	الخاتمة

٢٢١	النتائج والتوصيات
٢٢١	أهم النتائج
٢٢٢	التوصيات
٢٢٥	الملاحقة
٢٢٨	كتب اللغة والمعاجم
٢٢٨	الاطاريح والرسائل الجامعية
٢٢٩	الصحف والمجلات
٢٣٠	الموافق الإلكتروني

المقدمة

تشكل الأموال عصب الاقتصاد؛ إذ تعتبر عماد الحياة المعاصرة، وأحد المقومات الأنظمة السياسية والاجتماعية السائدة في العالم، وقد تأثرت حياة الأفراد كثيرًا بالتطور الاقتصادي خاصة من حيث المواقف والسلوكيات المتبعة فيها بالمادية المطلقة، فتحقيق الربح وبأي طريقة هو المعتقد السائد لدى بعض الأفراد حاملين بذلك شعار الغاية تبرر الوسيلة؛ لإعطاء تفسير وتبرير لما يقومون به من النشاطات غير الشرعية، ونقص بذلك غسل الأموال القذرة، الظاهرة التي توسعت لتشمل مختلف دول العالم، يستعملها المتهملون من الأموال؛ وذلك بهدف إخفاء الشرعية على أموالهم.

ولقد ازداد النشاط الإجرامي لهذه الفئة مع التطور المالي والتقني الذي عرفه العالم، ومن مظاهر ذلك هو استحداث أساليب وتقنيات يتم من خلالها غسل الأموال خلسة مع ظهور ما يسمى بالعملة المالية.

ولذا أصبحت ظاهرة غسل الأموال آفة العصر.. وأم الجرائم، وهي جريمة من جرائم أساليبها ومناهجها، وتعد من أخطر الجرائم المالية بسبب انعكاساتها المباشرة على الجوانب الفكرية والاقتصادية والسياسية والأخلاقية على مستوى الأفراد والمجتمع والمؤسسات، وهي واحدة من أبرز المشكلات الاقتصادية تعقيداً؛ لأنها تسهم في تعظيم حالة اختلال التوازن والاستقرار اللذان يعدان الركيزة الأساسية لتحقيق مجتمع الرفاهية والتنمية والتطور، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، حرّمت الشريعة الإسلامية هذه الظاهرة جملة وتفصيلاً؛ لأن أغلب مصادرها محترمة؛ ولأن المال المكتسب منها سحت، وأكل للمال بالباطل، مضافاً لما لها من آثار خطيرة وجسيمة على الفرد والمجتمع والدولة.

كما وحرّمت الشريعة العمل - من قبل الأفراد والمؤسسات - بغسيل الأموال؛ لما فيه من الإعاقة علم الكتاب من الجريمة والإثم، والإعاقة على الإثم من المحرمات الشرعية والعقلية، كما أنها تعدّ خروجاً عن القيم والمبادئ، وانتهاكاً صارخاً لحرمات وحدود الله، ومن ثمّ فهي لا تعدّ كونها من أعمال الشريعة التي يرد من خلالها نهب الأموال وخلخلة النظام الاقتصادي العام. والكتاب المائل إلى أيدينا - رلة فهم هذه الظاهرة ودراستها من جوانبها المختلفة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية - القانون أدلى حيث جاء فيه البحث في ثلاثة محاور أساسية كالتالي:

الأول: دراسة المفاهيم العامة حول الظاهرة وما يعلّق بها.

الثاني: دراسة أسباب وآليات هذه الظاهرة وطرقها.

الثالث: دراسة آثار وطرق مكافحة هذه الظاهرة.

وبما أنّ ظاهرة غسيل الأموال - باعتبارها من الجرائم الحديثة - التي لم تنل حظّها من الدراسة والبحث اللازمين لفهمها فهماً علمياً شاملاً ومتكاملاً - جاء هذا الكتاب ليساهم في دراسة هذه الظاهرة وفهمها؛ باعتبار أنّ ذلك الفهم هو المدخل الأساسي لتوصّل إلى مواجهة هذه الظاهرة والتصدي لها بالفاعلية المطلوبة وضعها تحت السيطرة الشرعية والقانونية.